التنمية والمجتمع المدني

الزمالة الدولية في الاقتصاد الاجتماعي

د. توفيق الطيب

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،
سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية، مصطلح حديث نسبياً، يرجع تاريخه إلى الخمسينات من القرن الماضي، رغم أن المواضيع التي تندرج تحته تعتبر قديمة قدم الحضارات، فقد عرف الناس منذ القدم الفقر، والعوامل المسؤولة عنه، كما عرفوا الأساليب الكفيلة بإحداث شيء من التنمية الاقتصادية.

وعرف الإسلام التنمية الاقتصادية ودعا إلى تحقيقها، ولكنها وردت في القرآن الكريم وأحاديث النبي وأقوال الصحابة رضوان اللّه عليهم، وكتابات الفقهاء وعلماء الإسلام، بألفاظ أخرى، كالعمارة والإعمار والتمكين، وإن كان العلامة ابن خلدون قد ذكرها بلفظها ومعناها في مقدمته، وبلفظ النماء أيضاً.

التطور التاريخي لمصطلح التنمية

إن مصطلح التنمية (Development) مصطلح حديث نسبياً كما أسلفنا فيما يتعلق بمعناه الاقتصادي «أي بمعنى التنمية الاقتصادية» ولم يتجاوز الخمسينات من القرن الماضي، إلا أن قاموس «روبير الصغير» أحصى خمسة معاني لكلمة تنمية، أورد من بينها «أن الدول النامية هي التي لم يصل مستواها الاقتصادي إلى مستوى أمريكا الشمالية، وأوربا الغربية». ثم أرجع هذا القاموس ظهور كلمة تنمية، بمعناها الاقتصادي هذا، إلى القرن السابع عشر والثامن عشر.

تعريف التنمية الاقتصادية

- التنمية الاقتصادية هي العملية التي عن طريقها، يمكن القضاء كلياً أو جزئياً على التخلف الاقتصادي، وهي عملية تغيير مستمر للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من الأسوأ إلى الأحسن.
- والتنمية عملية معقدة، تنطوي على تطوير شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي والاجتماعي، وتؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام ببعضها البعض، ومن هنا تعسر الاتفاق حول تعريف موحد جامع يرضى به الجميع، رغماً عن أن الجميع متفقون على أسس عامة تؤدي إلى فهم معنى التنمية، وسنستعرض هنا، عدداً من التعريفات التي وضعت للتنمية الاقتصادية؛ لتحديد معالمها، ومعانيها، في الأنظمة الاقتصادية المختلفة.
- وقد عرفها ميير (Meier) بأنها عملية يزداد فيها الدخل القومي، ودخل الفرد في المتوسط، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم

عناصر التنمية الاقتصادية

- أن التنمية عملية داخلية ذاتية، وكل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة داخل الكيان نفسه، وأن أي عوامل أو قوى خارجية، لا تزيد عن كونها مجرد عوامل مساعدة أو ثانوية.

- وأن التنمية، عملية ديناميكية مستمرة، أى أنها، ليست ثابتة أو جامدة.

- وأن التنمية ليست ذات طريق واحد، أو اتجاه واحد محدداً مسبقاً وإنما تتعدد طرقها، واتجاهاتها باختلاف الكيانات، وباختلاف وتنوع الإمكانيات الكامنة في داخل كل كيان.

أهداف التنمية الاقتصادية

- ❑أولاً: زيادة الدخل القومي
- ❑ثانياً: رفع مستوى المعيشة
- ❑ثالثاً: تقليل التفاوت في الدخول والثروات

استراتيجيات التنمية الاقتصادية

يقصد بالاستراتيجية، النمط أو الأسلوب الذي تلتزمه الدولة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، أو الخطوط الرئيسة التي ترسمها السياسة الإنمائية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو.

وتتوقف الاستراتيجية المتبناة في هذه الدولة، أو تلك، على عدد من الاعتبارات التي تختلف من دولة لأخرى، بل وربما تختلف في الدولة الواحدة من مرحلة لأخرى أو من منطقة لأخرى. وتلعب هذه الاعتبارات دوراً مهماً في تحديد توجه التنمية الاقتصادية ومسيرتها، وهذا ما أدى، ويؤدي إلى فشل تطبيق النظريات الغربية والشرقية، في ديار المسلمين، حيث نجد الاختلاف في العقيدة والبيئة والسلوك، ومناحي الحياة، وشكل الموارد يعتبر كبيراً جداً إذا ما قورن بمجموعة البلاد الأروبية أو الآسيوية المتقدمة

استراتيجية النمو المتوازن

ومن أوائل الذين نادوا بمبدأ النمو المتوازن، المفكر الاقتصادي، رينجر نيركسه «Ranger Nurkse» وهو من مؤيدي نظرية الدفعة القوية التي نادى بها روزنشتين رودان «Rosenstein Rodan» والتي تقضي بأن التصنيع وخاصة الصناعات الاستهلاكية، هو أنسب الطرق للقضاء على مشكلات التخلف في هذه المناطق من أوربا. فللتشابك الموجود بين هذه الصناعات وللتغلب على ضيق نطاق السوق، يتحتم القيام بعدة صناعات استهلاكية دفعة واحدة، أو على أقل تقدير في فترات زمنية متقاربة.

استراتيجية النمو المتوازن

ويأتى تأييد نيركسه لنظرية الدفعة القوية، من نظرته إلى أن ضيق نطاق السوق، يعتبر من أهم العقبات التي تقف في طريق التنمية، فالحافز لدى المستثمر الفردي محدود بضيق نطاق السوق، وضيق نطاق السوق يرجع بدوره إلى انخفاض القوة الشرائية، وانخفاض القوة الشرائية، يرجع إلى انخفاض الإنتاجية، وهكذا يمكن الاستمرار على هذا النحو، حتى تكتمل إحدى الحلقات المفرغة التي تعيش فيها الدول النامية.

للخروج من هذا المأزق، فلابد من تبني برنامج استثماري، تتوجه فيه الاستثمارات إلى جبهة واسعة وعريضة من المشروعات الصناعية وغير الصناعية المتكاملة، من حيث خدمتها لاحتياجات الطلب الاستهلاكي النهائي، ومن حيث دعم بعضها البعض عن طريق تقديم كل منها سوقاً للصناعة الأخرى

نقد استراتيجية النمو المتوازن

قوبلت استراتيجية النمو المتوازن بعدد من الانتقادات التي تقدح في سلامتها كأسلوب ناجح لتحقيق التنمية الاقتصادية. نذكر منها ما يلي:

١. تفترض النظرية أن التنمية تبدأ من الصفر بدفعة قوية من الاستثمارات وهي بذلك تخالف الواقع، إذ لا يوجد اقتصاد في أى دولة بهذه المواصفات، حيث أن أى دولة قد حققت عبر تاريخها الطويل قدراً من التنمية، ولا يمكن تجاهل هذه الجهود الإنمائية بأية حال.

٢. تتطلب نظرية النمو المتوازن رؤوس أموال ضخمة لإقامة القاعدة الصناعية الضرورية، وهي مشكلة بالنسبة للدول النامية في تدبير الموارد اللازمة لرؤوس أموال ضخمة. هذا بالإضافة إلى أن رؤوس الأموال لا يمكن التسليم بأنها العامل الاستراتيجي الوحيد، وإنما هناك عوامل اجتماعية، وسياسية مختلفة تتحكم في عملية التنمية، وكذلك في عملية تكوين المدخرات

نقد استراتيجية النمو المتوازن

٣. يرى هيرشمان، وهو أحد مؤيدي نظرية النمو غير المتوازن، أن هذه النظرية تفترض قيام اقتصاد صناعي متكامل حديث على قمة قطاع تقليدي راكد، مما يؤدي إلى انشطار الاقتصاد القومي إلى قطاعين مستقلين؛ أحدهما صناعي حديث متقدم، والثاني تقليدي راكد متخلف. ولا يرتبط الواحد منهما بالآخر إلا بأوهن الصلات. ولا يعتبر مثل هذا الوضع نمواً بطبيعة الحال، وإنما يتمثل فيه نمط ثنائي للتنمية.

٤. ويرى هانس سنجر، أن هذه النظرية تتضمن تأكيداً مساوياً، أكثر أو أقل، على تنمية الزراعة والصناعة، وهي بذلك تتجاهل حقيقة أساسية؛ هي أن العامل الجوهري في النمو الاقتصادي، إنما هو التحول التدريجي للقوة العاملة من الأعمال الزراعية ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الأنشطة الأخرى ذات الإنتاجية المرتفعة مثل الصناعة.

استراتيجية النمو غير المتوازن

تعتبر هذه الاستراتيجية بديلاً لاستراتيجية النمو المتوازن، التي نادى بها نيركسه في محاولاته للقضاء على الحلقة المفرغة للفقر في البلاد المتخلفة. وقد نادى بهذه الاستراتيجية عدد من الاقتصاديين، يقف على رأسهم هيرشمان «Hirschman». وهي كسابقتها استراتيجية استقت فروضها ومقوماتها من خبرات حدثت في الدول الرأسمالية، في سبيل التنمية والتطوير، خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، إذ كانت التنمية في هذه الدول قائمة على الحرية والمنافسة، والمبادرات الفردية للمنظمين والمستثمرين في الاستثمار المربح. وبالرغم من أن هذه الاستراتيجية تتفق مع سابقتها في مفهوم وأهمية وجود الدفعة القوية المتمثلة في قيام برنامج استثماري كبير، فإن فكرة النمو غير المتوازن نشأت أساساً في ظل الانتقادات التي وجهت لنظرية النمو المتوازن

استراتيجية النمو غير المتوازن

ولذلك فإنه يرى أن أحسن وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي تكمن في إيجاد اختلال متعمد للاقتصاد في إطار استراتيجية مرسومة. فهو يرى أن النموذج المثالي للتنمية، هو ذلك الذي يكون في شكل تتابع يبعد عن التوازن وكل حركة في التتابع تحفز بعدم توازن سابق، وتوجد بدورها عدم توازن جديد يحتاج إلى حركة أخرى وهكذا. فتوسع الصناعة «أ» يؤدي إلى إيجاد وفورات داخلية بالنسبة لـ «أ»، ولكنها تفيد الصناعة «ب» وهكذا تصبح الأخيرة مربحة فتتوسع بدورها.

وترى استراتيجية النمو غير المتوازن، أن القيد الوارد على عملية النمو لا يتمثل في الأسواق، كما أشارت الاستراتيجية، ولكنه يتمثل في القدرة على اتخاذ قرارات التنمية، وبصورة خاصة، القدرة على قرارات الاستثمار. وترى أن الظروف التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات الاستثمار بفاعلية عالية، هي ظروف اختلال التوازن المتمثل في الضغوط، والاختناقات؛ لأنها هي بدورها تولد قوى تصحيحية، تعيد الوضع إلى التوازن مرة أخرى.

نقد استراتيجية النمو غير المتوازن

بالرغم من الدفوعات التي ساقها مؤيدو هذه الاستراتيجية، وبرغم الاتهامات التي وجهوها للاستراتيجية المتوازنة، إلا أن النمو غير المتوازن، لم يسلم هو الآخر من النقد، ويمكن إيجاز ما وجّه إليه من نقد فيما يلي:

١/ يرى بول ستريتين «Paul Streeten» أن الاستراتيجية تركز على الاختلال في التوازن، ويقول إن المشكلة ليست في إيجاد الاختلال، إنما المشكلة تتمثل في الحجم الأمثل للاختلال، وفي أين يتم الاختلال، وكم مقداره من أجل تعجيل عملية التنمية.

٢/ إن قرارات الاستثمار تبعاً لهيرشمان متروكة لرجال الأعمال والمبادرات الفردية. أما دور الدولة فهو التشجيع وتصحيح المسار وعدم التوازن الذي قد يحدث، ولكن قرارات الاستثمار في الدول النامية هي التي تمثل عقبة أمام عملية التنمية. فكيف إذاً تترك هذه القرارات للمبادرات الفردية دون وضع خطة متناسقة ومتكاملة، بحيث تساعد في اتخاذ تلك القرارات؟ إضافة إلى ذلك، أن هذه الاستراتيجية، تقوم على اختيار القطاع القائد الذي يعمل على جذب بقية القطاعات في الاقتصاد الوطني نحو التنمية الذاتية، فكيف يترك هذا الاختيار للمبادرة الفردية بدون وجود خطة اقتصادية، وسياسة مدبرة ومقصودة؛ لاختيار تلك القطاعات التي سيتم فيها الاستثمار، بحيث تعطى الدفعة القوية لتحقيق الانطلاق في الاقتصاد الوطني؟

نظريات التنمية في الفكر الرأسمالي

بالرغم من حداثة مصطلح التنمية إلا أنه قد ظهرت في أعقاب الثورة الصناعية، بل وربما تزامنت معها في أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر أفكار تنموية أو مفاهيم تتعلق بقضية التنمية أو النمو الذي كان يتحقق آنذاك تلقائياً، فيكتب الاقتصاديون أفكارهم بناءً على مشاهداتهم، والواقع الذي يعايشونه.

وسوف نستعرض نظريات التنمية في الفكر الرأسمالي في محورين يتناول الأول منهما، النظريات التقليدية «الكلاسيكية»، ويتنـــاول المحورالثاني، النظـــريات التقليـــدية الحديثة «النيوكلاسيكية».

النظريات الكلاسيكية في التنمية

قامت النظريات التقليدية في التنمية الاقتصادية، على قانون تناقص الغلة في الأراضي الزراعية، ونظرية مالتس في السكان، وقد أغفلت هذه النظريات إمكانية التقدم الفني؛ لذلك فقد شكّكت في إمكانية اضطراد التكوين الرأسمالي، ومن ثم استمرار التنمية الاقتصادية.

والنظرية التقليدية، كجزء من الفكر الرأسمالي، ترتكز على المذهب الفردي الذي يمجد حرية الفرد، وعلى «العقلية الرأسمالية» التي تؤكد أهمية المادة، ومن ثم فقد استندت هذه النظريات على عدد من العناصر المميزة، يأتي في مقدمتها حرية المشروع، ودافع الربح، والملكية الخاصة، وجهاز السوق، وميكانيكية الأسعار والمنافسة.

ومن أشهر الاقتصاديين الذين أسهموا في بناء النظرية التقليدية، في التنمية الاقتصادية، آدم سميث «Adam Smith» في الفترة ١٧٢٣ إلى ١٧٩٠م، وديفيد ريكاردو «D. Ricardo» في الفترة ١٧٧٢ إلى ١٨٢٣م، وتوماس مالتس ١٧٦٦-١٨٣٤م

أولاً: آراء آدم سميث

جاءت مساهمة آدم سميث في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخول. وقد نادى بمبدأ الفزيوقراطيين «دعه يعمل دعه يمر» «Laisser Faire و Laisser Passer» فقد اعتقد أن القوانين الطبيعية، هي التي تنظم الحياة الاقتصادية من خلال ما أسماه اليد الخفية «Invisible hand»، ورتب على ذلك أن أي قيود تفرض على النشاط الاقتصادي من جانب الحكومات، تعرقل نمو الاقتصاد القومي.

ولعل نقطة البدء في تحليل سميث هي تقسيم العمل؛ لأن تخصص العمال في أنشطة محددة في رأيه يرفع من مستويات الإنتاج، كماً وكيفاً، ولكنه يشترط التراكم الرأسمالي كوسيلة لتمكين العمال من استخدام المعدات والآلات التي تؤدي إلى تقسيم العمل، والتخصص على نطاق واسع، كما يلاحظ سميث أن الادخار عامل رئيس للنمو الاقتصادي.

ثانياً: آراء ديفيد ريكاردو

تأثر ريكاردو، بكتابات سميث، ثم ما لبث أن أخذ يشق طريقه لوضع اللمسات الأخيرة لنظريته الصارمة عن النمو الاقتصادي والتي ساهمت في تخليص النظرية الكلاسيكية للنمو من بعض الشوائب التي كانت تعلق بها.

ومن الواضح أن ريكاردو قد تأثر تأثراً كبيراً بنظرية مالتس في السكان، كما كان يؤيد نظرية تناقص الغلة، ولذلك فقد جعل من الزراعة القطاع الرئيس في النشاط الاقتصادي؛ وهذا يجعل الفرص المربحة متوفرة، فيقوم الرأسماليون باستثمار أموالهم في مجال الزراعة فتزداد أرباحهم، وبالتالي معدلات تراكم رأس المال، ويتزايد الطلب على عنصر العمل؛ فترتفع الأجور، وهذا من شأنه زيادة النمو السكاني، وتشتد المنافسة على استغلال الأراضي المرتفعة الخصوبة، مما يؤدي إلى ظهور تناقص الغلة، وارتفاع الأسعار، والمواد الأولية، وهذا يؤدي بالعمال إلى المطالبة برفع أجورهم، ومتى ما استجيب لهم، فإن ذلك سيؤدي إلى نقص الأرباح، وبالتالي نقص التراكم الرأسمالي، ثم تتضاءل الأرباح، مما يؤدي إلى ضعف الحافز على الاستثمارات الجديدة، وبالتالي ينخفض الطلب على الأيدي العاملة، فتتجه الأجور إلى الانخفاض، حتى تصل إلى حد الكفاف، مما يعمل على ثبات حجم السكان، وظهور حالة من الركود، يصبح بعدها النمو عملية عسيرة

نقد النظرية الكلاسيكية

من الملاحظ أن النظرية الكلاسيكية قد ركزت على أهمية رأس المال والتراكم الرأسمالي في عملية التنمية الاقتصادية، وأكدت أهمية تحويل جزء من الفائض الاقتصادي المحتمل إلى نواحي الاستثمار المنتجة، وذلك لدفع عجلة التنمية، إلا أن مفكري هذه المدرسة أيضاً، لم يسلموا من موجة التشاؤم التي انحصرت في إجماعهم على الركود الاقتصادي في نهاية الأمر. ويرجع هذا التشاؤم الكلاسيكي إلى عدة عوامل اعتقدوا إمكان حدوثها في ذلك الوقت، من أهمها زيادة السكان، وكيف أنها تؤثر سلباً على مستوى التنمية الاقتصادية، وقد تقدم الحديث بتفصيل حول هذه النظرية المتشائمة وأغلاطها.

والغريب في الأمر، أن هذه النتائج التي توصل إليها الكلاسيك، لم تتحقق، ولم توقف عجلة النمو الاقتصادي، وإنما حدث العكس تماماً في بعض المجتمعات المتقدمة، وإن كان هناك بعض عقبات واختناقات نشأت، بسبب هذه العوامل، في بعض الدول المتخلفة، فإنها لم تمنع من تقدم التنمية بشكل قاطع ومؤكد.

النظريات النيوكلاسيكية

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن الماضي، وذلك على إثر تحسن المعارف الفنية، واكتشاف موارد جديدة، وظهور مخترعات جديدة، مما كان له أثر طيب على زيادة الإنتاج، ودفع عجلة النمو الاقتصادي بمعدلات كبيرة. وقد كان لمثل هذه التطورات أثر كبير على الأدب الاقتصادي الذي ساد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكان أول مؤشر لتطور هذا الفكر النيوكلاسيكي، هو اعتقادهم بإمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث الركود الحتمي الذي أشار إليه الكلاسيك.
وتقوم النظرية النيوكلاسيكية، على أن لب عملية التنمية الاقتصادية، هو التكوين الرأسمالي، وأنها عملية تراكمية متدرجة ومستمرة، يتحقق لها التناسق في داخلها، من خلال التقدم الفوري، والوفورات التي تنشأ عن استخدامه، وميل الاقتصاد إلى تحقيق العمالة الكاملة، كما يفترضون توافر المناخ المناسب للتنمية، والتقدم من خلال الخبرات الفنية والإدارية، ومرونة وسهولة انتقال عناصر الإنتاج، والاستقرار السياسي، وتوفر الوعي الادخاري، وسيادة المنافسة الكاملة. وكل هذه المتطلبات يتعذر توافرها في الدول النامية

ومن أشهر الذين أسهموا في النظرية النيوكلاسيكية الفرد مارشال ١٨٤٢-١٩٢٤م وميلتون فريدمان ١٩١٢-٢٠٠٦م

نظريات التنمية في الفكر الاشتراكي

تمثل النظريات الماركسية أو الاشتراكية في التنمية الاقتصادية، الطرف النقيض، بالنسبة للنظريات الرأسمالية. ذلك لأن الاشتراكية ما جاءت أصلاً إلا لدحض الأفكار الرأسمالية، والعمل على كشف زيفها، وإزالتها بكل الوسائل الممكنة. ومن هنا جاءت الأفكار التنموية عند الاشتراكيين امتداداً طبعياً لهذا الرأي المغاير تماماً للرأسمالية.

وتنقسم نظريات الفكر الاشتراكي في التنمية إلى قسمين رئيسيين هما: النظريات الماركسية، والنظريات النيوماركسية.

النظرية الماركسية التقليدية في التنمية

يُعدُّ كارل ماركس «Karl Marx» هو المؤسس الفعلي للمنهج الاشتراكي الذي قامت على أساسه النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المطبقة الآن في الدول الاشتراكية ذات الاقتصاد المخطط مركزياً.

وقد قسّم ماركس التطور التاريخي للعصور إلى خمسة أقسام، بدأها بالعصر الحجري، ليتحول إلى عصر الرقيق، ومن ثم إلى عصر الإقطاع، ومنه إلى عصر الرأسمالية، وهو يستمر بعد ذلك إلى عصر الاشتراكية، لينتهي إلى عصر الشيوعية في آخر المطاف.

وقد أكد ماركس أن أساليب الإنتاج وملكيتها هي التي تحدد الصفات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات. وهي التي تحدد طرق الإنتاج وتساعد عليه، وتؤمن تطوير الاقتصاد الوطني، وتحقيق مختلف مصالح المجتمع، ويتمثل هذا في المرحلة الأولى في بِناء المادية الاشتراكية، وذلك من خلال تملك المجتمع لوسائل الإنتاج ووضعها تحت تصرفه، مبتغياً من وراء ذلك توفير ظروف وإمكانات تحقيق الهدف الاقتصادي العام.

نقد النظرية الماركسية في التنمية

واجه التحليل الاشتراكي لمسألة التنمية الاقتصادية انتقاداً كبيراً من قبل النيوماركسيين، حيث ذكروا أن الفكر الاشتراكي عموماً لم يُعِرْ قضية التخلف الاقتصادي اهتماماً كبيراً، مثلما فعل المفكرون الغربيون، ولم يُخْضِعْ التخلف الاقتصادي إلى دراسة منهجية مستقلة في الماضي، إلا أن توجه المفكرين الغربيين لتحليل الظاهرة بصورة أكثر عمقاً، جعل المفكرين الاشتراكيين يميلون إلى طرح منهج جديد يركز على أهمية تدخل الدولة، ويطرح فكرة نمو مخطط متوازن ومتناسق. ويصبح تدخل الدولة وسيلة لاستراتيجية اقتصادية جديدة، تشمل في الوقت ذاته اقتراحات بإجراء تغييرات في البنية الاجتماعية.

النظرية النيوماركسية

وفي أعقاب الفكر الماركسي التقليدي ظهرت بعض الأطروحات الاقتصادية الحديثة، والتي يسمى أصحابها بالنيوماركسيين، نادت بإمكانية تنمية البلاد المتخلفة عن طريق توجيه الفوائض الاقتصادية لديها مباشرة، أو بطريق غير مباشر. ومن هؤلاء النيوماركسيين إيمانويل «A. Emmanuel» الذي قدم نظريته عن التبادل غير العادل « Theory of unequal exchange» وبين فيها أن انخفاض أجور العمال في البلدان الفقيرة يجعل من هؤلاء العمال الفئة التي يقع عليها عبء مزدوج، فهي فئة مستغلة مرتين: الأولى بواسطة طبقة الرأسماليين في الداخل، حيث تزيد أرباحهم على حساب تخفيض الأجور، والثانية بواسطة طبقة الرأسماليين في المركز الرأسمالي، في الخارج، حيث تحول إليهم الأرباح بما تحتويه من معدلات للاستغلال. وقد عزى إيمانويل ارتفاع مستوى أجور الفئة العاملة في البلدان الرأسمالية المتقدمة إلى ارتفاع مستوى إنتاجيتهم؛ بسبب الوعي العمالي، والتفاني الذي يجعلهم قادرين على الربط بين مستوى إنتاجيتهم، ومستوى أجورهم بخلاف الوضع في البلدان الفقيرة.

نقد النظرية النيوماركسية

لا شك أن النقد الذي وجهه النيوماركسيون إلى التصرفات الأجنبية في البلاد الفقيرة، والنوايا السيئة المُبيّتة من وراء ذلك، والأغراض الخبيثة من وراء السيطرة الأجنبية، لها ما يبررها عقلاً وواقعاً. ونحن لا نريد بذلك أن نتفق مع النيوماركسيين في تحليلهم كله، ولكن لابد من الإشارة إلى هذه الحقيقة المرة التي استخلصوها. ومع ذلك، نرى أن الفكر النيوماركسي، قد أخطأ من عدة وجوه نوردها فيما يلي:

أولاً: إن النيوماركسيين وجهوا نقداً شديداً للعمل الرأسمالي، ولم يقدموا البديل المقبول علمياً وعملياً لإخراج هذه الدول الفقيرة من ربقة الفقر، أو ربما كان بعض ما قدموه لا يقل سوءً من التخطيط الرأسمالي، للتنمية في البلاد الفقيرة.

ثانياً: اتجه النيوكلاسيك إلى التشكيك في كل ما هو رأسمالي بغض النظر عن مدى ملاءمته، أو موافقته للواقع، وهذا نابع من النظرة الماركسية إلى الرأسمالية إجمالاً.

خلاصة النظريات التقليدية في التنمية

وخلاصة القول، فإن الفكر الماركسي والنيوماركسي قد سُخرا لكشف مساوئ الفكر الرأسمالي الحر في التنمية، والذي يقوم على فلسفة استعمار العالم الثالث من خلال فرض نظريات وأفكار وممارسات لا تتلاءم مع طبيعة البلاد المتخلفة إلا من الوجه الذي يخدم مصالح البلاد التي صدّرته إليها، ولكنها لم تقدم البديل الملائم الذي يمكنه إنقاذ هذه البلاد المغلوبة على أمرها. ولم تكتف بهذا الحد، بل قدمت أطروحات لا تقل ضرراً وتعويقاً لتنمية البلاد المتخلفة، ولا سيما البلاد الإسلامية

النظريات الحديثة في التنمية

يقصد بنظريات التنمية الحديثة تلك الأفكار والآراء والنظريات التنموية التي سادت الكتابات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، سواء قدمت في شكل أفكار ودراسات فردية، أم تبنتها هيئات ومؤسسات اقتصادية عالمية.

وبناء على هذا الفهم الموسع، فإنه من الصعب جدا استقصاء كل ما كتب في قضية التنمية والتخلف؛ لأن ذلك مما لا يحصى، ولا سيما أن مشكلة التخلف الاقتصادي وقضايا التنمية قد شغلت جميع الاقتصاديين بعد الكساد الكبير الذي ساد العالم في الفترة (١٩٢٩ إلى ١٩٣٣م)، وخاصة فيما يتعلق بقضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث.

لكن سنتعرض لهذه النظريات في محورين:

المفهوم المعاصر للتنمية الاقتصادية

تعرض مفهوم التنمية الاقتصادية في العصر الحديث لتطور كبير، إذا ما قورن بالمفهوم التقليدي الذي استعرضناه آنفاً، وقد اختلفت نظريات التنمية في الأربعين سنة الأخيرة، واختلف أسلوب عرضها وبحثها ومضمونها، وفي كثير من جوانبها المعقدة، ولم تعد محصورة في نشاط واحد، وإنما شملت مجموعة متكاملة متشابكة ترمي إلى تغيير جذري، لكل عنصر من عناصر هذه المجموعة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتقنية وتضم جميع قطاعات الإنتاج والخدمات والتوزيع:

تتفق الغالبية العظمى من التيارات المعاصرة، على أن التصور الحديث للتنمية يتضمن أساساً عدداً من الأفكار منها ما يلي:

المفهوم المعاصر للتنمية الاقتصادية

❖أن التنمية عملية إنتاجية، إذ تعتبر زيادة الإنتاج من أهم أهداف التنمية، وأداة من أدواتها أيضاً، وتتمثل هذه الزيادة في مؤشرات كثيرة أهمها زيادة الدخل القومي الإجمالي، التي تنعكس في كثير من الأحيان على شكل التراكم الرأسمالي الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الجديدة، وتحريك وتوسيع الحركة الاقتصادية اليومية.

❖ وأن التنمية ليست عملية نمو فقط، وعلى الرغم من ارتباط الدخل القومي بالتنمية، واعتباره الأداة الرئيسة لتحديد معدلات النمو، إلا أن هذا البعد الأوحد قوبل بعدد من الانتقادات، منذ بداية السبعينات من القرن الماضي، ورفعت أصوات تنادي بأن زيادة الدخل، هو أحد الأهـداف الرئيســـة للتنمية، ولكنه ليس الهـــدف الأوحد، وظهر التفـريق جلياً بين مصطلح النمو الاقتصادي « Economic growth» ومصطلح التنمية الاقتصادية «Economic development» على اعتبار أن النمو الاقتصادي قد يزيد الدخل القومي ولكن قطعاً لا يحقق التنمية التي تتطلع إليها المجتمعات الفقيرة، والتي ترى فيها تغييراً هيكلياً في القاعدة الإنتاجية والبنية الاقتصادية والاجتماعية. وتهدف كذلك للتأثير على الإنتاج وتوزيعاته بين مختلف القطاعات والطبقات والأقاليم المشكلة للمجتمع

المفهوم المعاصر للتنمية الاقتصادية

❖وأن التنمية عملية شاملة ومتوازنة لمختلف قطاعات المجتمع، إذ إن التنمية لا تقتصر على تنمية القطاعات الإنتاجية، والعمل على زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي وخلافه، بل تمتد حتى تطال المجال الخدمي والتوزيعي المساند لهذه القطاعات الإنتاجية، وذلك كمجال النقل والاتصالات والتخزين والتسويق والتمويل وخلافه.

❖وأن التنمية عملية تعبئة شاملة لموارد المجتمع، تعمل على إحداث تحويلات هيكلية واجتماعية واقتصادية وسياسية مترابطة ومتكاملة، وهذا يقصد منه أن يكون المجتمع قادراً على تذليل كل عقبات التنمية، وهجر التخلف بما يجعل مسيرة التنمية تتفاعل مع كل المعطيات، والأوضاع والظروف، مع اختلاف الأزمنة والأمكنة. وهذا يعتمد على تحسين شكل ونوع الإنتاج مع تغيير عقلية الإنسان وطريقة تفكيره وأسلوب استيعابه وسلوكه كمنتج ومستهلك ومدخر ومستثمر؛ ليستطيع تحقيق هذا المفهوم الشامل للتنمية.

❖وأن التنمية عملية تحرر من التبعية الخارجية إذ يكون لديها القدرة الذاتية على التحكم والتطوير والابتعاد عن المحاكاة والتقليد، وخصوصاً التحرر من التبعية للبلاد المتقدمة.

نماذج من الفكر التنموي الحديث

أولاً: نظرية روستو للنمو الاقتصادي:

يرى روستو أن التنمية الحقيقية المنشودة يجب أن تمر بخمس مراحل هي مراحل النمو الاقتصادي:

١/ مرحلة المجتمع التقليدي.
٢/ مرحلة التهيؤ للانطلاق.
٣/ مرحلة الانطلاق.
٤/ مرحلة الاتجاه للنضج الاقتصادي.
٥/ مرحلة الاستهلاك الوفير.

نماذج من الفكر التنموي الحديث

ويفسر رستو هذه المراحل معتمداً على ما حدث على الواقع التاريخي في بعض الدول الرأسمالية، ويعبر عن المجتمع التقليدي بأنه الذي يقوم اقتصاده على النشاط الأولي واستخدام الأدوات، والفنون الإنتاجية البدائية، وسيادة العلاقات الطبيعية، والإقطاعية في المجتمع، وانخفاض متوسط دخل الفرد، وضعف الحافز على التنمية والتقدم.

وتبدأ مرحلة التهيؤ للانطلاق مع بدء التطوير في مناهج التعليم وأساليب ومعدلات الاستثمار، وفنون الإنتاج، وزيادة التعامل النقدي، ونمو الجهاز المصرفي، واتساع نطاق التجارة، وبداية الاتجاه نحو التصنيع، إلا أن كل هذا لا يزيل الجمود الاجتماعي، ولا يؤثر في شكل العلاقات الطبيعية، بشكل كبير ويظل النشاط الأولي هو النشاط الاقتصادي السائد.

أما مرحلة الانطلاق، فتتسم بانحسار مد الجمود، وانتشار الوعى للتقدم والتطور، وزيادة مستويات الادخار والاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار إلى ١٠٪ من الناتج القومي أو أكثر، وانتشار الفن الإنتاجي الحديث وتطوير أمد قطاعات الاقتصاد «الزراعة والصناعة» ليكون رائداً للتنمية، ويزداد متوسط دخل الفرد.

ثانياً: نظرية آرثر لويس في التنمية

يعد آرثر لويس «A. Lewis» أول من قدم نموذجاً للتنمية أساسه التحول من الريف إلى الحضر، ومن الزراعة إلى الصناعة، بشكل مقصود ومنطقي، وقد نالت نظريته قبولاً عاماً لدى مخططي سياسات التنمية في العالم الثالث على مدى الفترة من أواخر الخمسينات وحتي نهاية الستينات من القرن الماضي، وقد اهتمت بها على وجه الخصوص، معظم البلدان الفقيرة المكتظة بالسكان.

ولكن ما هي المرتكزات الأساسية في نظرية آرثر لويس التي أدت إلى هذا القبول والانتشار؟

إن النموذج الاقتصادي القومي الذي يتعامل معه لويس يتألف من قطاعين:

١/ قطاع تقليدي أسماه قطاع الكفاف، ويتميز بهبوط إنتاجية العامل فيه إلى الصفر أو أعلى قليلاً.

٢/ وقطاع صناعي حديث ترتفع فيه إنتاجية العامل، وتتحول إليه بشكل تدريجي ومنتظم، القوة العاملة الرخيصة والمتوفرة، في القطاع التقليدي. «على أن الفكرة الرئيسة في نموذج لويس للنمو تعتمد على عنصرين هامين: الأول هو عملية تحول العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي، والثاني هو نمو وزيادة حجم العمالة في القطاع الصناعي الحديث. «وكلا العنصرين محفوز بزيادة الناتج في القطاع الصناعي، ويزيد الناتج في هذا القطاع بمعدل أسرع كلما ارتفع معدل التراكم الرأسمالي فيه، أى كلما حدث توسع في الاستثمار في هذا القطاع».

نظرية التنمية الاقتصادية في الاسلام

إن بحث قضية التنمية من المنظور الإسلامي، سيبين أن المنهج الإسلامي في التنمية هو المنقذ للبشر جميعاً من مخاطر الفقر والجوع والمرض. «وقد حان الأوان لنرى كيف جاء الإسلام، كشرعة، ليعيد الأشياء في المجتمع الإنساني إلى طبيعتها، وكمنهاج، ليرد قضية التنمية إلى عمادها».

ولقد حرص الإسلام حرصاً بالغاً على تنمية الإنسان وتنمية موارده؛ ليعيش حياة طيبة كريمة هانئة مليئة بالإنجاز والعمل. العمل الصالح الذي يؤتي ثماره مرتين: مرة في الحياة الدنيا، ومرة في الآخرة. وسنتناول ذلك في فرعين: الأول يبين مفهوم التنمية في الإسلام، والثاني يتناول أبعاد ومرتكزات هذه التنمية.

مفهوم التنمية في الإسلام

لم يكن لفظ التنمية الاقتصادية شـائعاً في الكتابات الإسـلامية الأولى، إلا أن المعنى قد أستخدم كثيراً بألفاظ أخرى منها العمارة، ومنها التمكين، ومنها النماء، ومنها التثمير، وقد ورد بعض هذه الألفاظ ومرادفاتها، في القرآن الكريم، وفي الأحاديث النبوية الشريفة وظهرت بوضوح في كتابات وخطب الأئمة والعلماء منذ صدر الإسلام الأول، كما أشرنا إلى ذلك من قبل.

يقول البروفيسور حسن صادق: «إن المفهوم الإسلامي للتنمية هو سعي لتحقيق رفاهية أفراد المجتمع، مادياً ومعنوياً وروحياً ، وإن اصطلاح «عمارة الأرض» أي تعميرها بالرخاء والأمن والعدل، في قوله تعالى }هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها{ يشمل هذا المصطلح مضمون التنمية وزيادة، فهو يستهدف فضلاً عن زيادة الإنتاج، النهوض بكفاية وعدالة توزيعه.

ومن هنا يتبين أن للتنمية الاقتصادية في الإسلام، مفهوماً شاملاً عريضاً، يستوعب كل ما يؤدي للحياة الطيبة للإنسان الذي كرمه اللّه تعالى، وجعله خليفته في الأرض، وأمره بإصلاحها ونهاه عن السعي فيها بالفساد والخراب.

معنى التنمية في الإسلام

لقد حاول بعض الكتاب استنباط مفهوم للتنمية في الإسلام، استناداً إلى نصوص أو معاني قرآنية، فقيل إن التنمية هي طلب عمارة الأرض، وذلك من قوله تعالى *هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها*. وقيل إن التنمية تعني «الحياة الطيبة» إشارة إلى معنى الآية الكريمة *من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون *(النحل: ٩٧). و قيل هي نقل المجتمع من الوضع الذي لا يرضاه اللّه، إلى الوضع الذي يرضاه.

ويقول الدكتور عبدالرحمن يسري: «ومما كتبه البعض أيضاً يمكن القول إن التنمية الاقتصادية، هي القيام بالنشاط الإنتاجي في مناخ إسلامي، يتوافر فيه الإيمان والتقوى استناداً إلى قوله *ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض*(الأعراف: ٦٩). أو هي خلق المناخ المناسب لسيادة القيم الإسلامية في مجتمع يتمتع بالرغد المادي، أو هي حد الكفاية لأفراد المجتمع.

موقف الإسلام من العمارة أو التنمية

وضع الإسلام للتنمية حساباً خاصاً، فجعلها في حكم الواجب، وقد فسر علماء التفسير قول اللّه عز وجل **(هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها)** على أنها تفيد الوجوب، فالسين والتاء في «استعمركم» للطلب، والطلب المطلق من اللّه يكون على سبيل الوجوب، وفي تلك الآية يقول الإمام الجصاص: «إن في ذلك دلالة على وجوب عمارة الأرض بالزراعة والغرس والأبنية».

ويقول الإمام ابن كثير: «استعمركم فيها» أى جعلكم عُمّاراً تعمرونها وتستغلونها.

ثم إن الإسلام لما أوجب العمارة على خلقه، جعل لهم في مقابل ذلك حوافز عظيمة، وذلك لما في الحوافز والدوافع، والقيم التى تحرك الأفراد، من دور أساسي في إنجاح هذه العملية

ومن ذلك قول النبي صلى اللّه عليه وسلم «ما من مسلم يغرس غرساً، أو يزرع زرعاً، فيأكل منه طير أو إنسان، أو بهيمة، إلا كان له به صدقة». (١)

أبعاد ومرتكزات التنمية في الإسلام

للتنمية الاقتصادية في نظام الإسلام الشامل موضع عظيم؛ ذلك لأنها تؤدي إلى بلوغ الحياة الكريمة التي أمر اللَّه الناس أن يبتغوها في الدنيا، ووعد المسلمين بأفضل منها في الآخرة.

ويقول الدكتور عفر: «إن طبيعة التنمية، كجزء من النظام الإسلامي الشامل للحياة تتلخص فيما يلي: (٤)

أولاً: أن التنمية الإسلامية، ذات طبيعة شاملة، فهي تتضمن النواحي المادية والروحية والخلقية. . الخ. فهى إذن نشاط يقوم على قيم وأهداف المجتمع بغية تحقيق كرامة ورفاهية الإنسان في كل هذه الأبعاد المختلفة، ولا تقتصر الرفاهية المستهدفة على هذه الحياة الدنيا، بل أنها تمتد أيضاً إلى الحياة الآخرة دون تعارض بين الحياتين، وهذا البعد التنموي الإسلامي لا يوجد في المفهوم المعاصر للتنمية، ومن هنا يتضح أن للتنمية ثلاثة أبعاد رئيسة، هي البعد المادي، والبعد الروحي، والبعد الأخلاقي، أي المزج الكامل بين بعدي الإنسان والموارد.

أبعاد ومرتكزات التنمية في الإسلام

ثانياً: أن نواة الجهد التنموي، ولب عملية التنمية، هو الإنسان الذي كرمه اللّه وأعزه، لذا فإن التنمية تعني توفير متطلبات كرامة الإنسان، وعزته، شاملة بذلك بيئته المادية والثقافية والاجتماعية. وهذا البعد لا يوجد في المفهوم المعاصر، إذ يتركـــــز المجال لأنشطة التنمية على البعــد المادي فقط.

فالإسلام من جهة، يحول بؤرة الجهد التنموي، من البيئة المادية إلى الإنسان في وضعه الاجتماعي، ومن جهة أخرى، يوسع مجال السياسة الإنمائية وما يترتب عليها، من زيادة عدد المتغيرات والأهداف، في نموذج يتم عمله للاقتصاد.

ثالثاً: أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تتضمن عدداً من المتغيرات الكمية والنوعية، وذلك خلافاً لما عليه الحال في النظريات الوضعية لأن الاهتمام بالمتغيرات الكمية الضرورية في حد ذاته، قد يؤدي إلى إهمال الجوانب النوعية للتنمية خصوصاً، وللحياة عموماً وهو الأمر الذي يعمل الإسلام على علاجه.

أهداف التنمية في الإسلام

للتنمية الاقتصادية في الإسلام مبادىء وأهداف جليلة، أشرنا إليها قبل قليل، ويمكن أن نجملها اختصاراً في اثنتين:

١/ هدف اقتصادي مرحلي يتمثل في استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق الرخاء الاقتصادي للفرد والجماعة.

٢/ وهدف إنساني، وهو الهدف النهائي ويتمثل في استخدام ثمار التقدم الاقتصادي؛ لنشر المبادىء والقيم الإنسانية الرفيعة متمثلة في السلام والعدل والمعرفة الكاملة باللّه عز وجل.

وترتكز عملية التنمية الاقتصادية في الإسلام على مرتكزين أساسيين، يمكناها من تحقيق هذه الأهداف، هما:

أولاً: مرتكز العقيدة الإسلامية، والذي ينبع منه إقامة أكبر قدر من العمران والتقدم الاقتصادي والاجتماعي على ظهر الأرض، ذلك لأن العقيدة الإسلامية ترسم للإنسان دوره في الحياة ومسؤوليته تجاهها، ثم تأمره أمراً صريحاً بأن ينهض بكل ما يحقق له الرخاء الاقتصادي والاجتماعي.

ثانياً: مرتكز الإرادة المجتمعية «الجماعية» وإنماء الشخصية الجماعية للمجتمع المسلم، والذي يستند على القيم الاجتماعية الإسلامية.

مقومات التنمية في الاسلام

الفرع الأول: المقومات الاقتصادية للتنمية:
إن المقومات الاقتصادية للتنمية قد أجملها معظم الاقتصاديين الوضعيين في أربعة عناصر، هي:
صلاحية المناخ الاقتصادي والاجتماعي.
ارتفاع معدل تكوين رأس المال في الاقتصاد بشكل عام، وفي الأنشطة الرائدة بشكل خاص،
تقدم الفنون الإنتاجية بشكل مستمر.
اتساع الأسواق داخلياً وخارجياً.

مقومات التنمية في الاسلام

الفرع الثاني: المقومات الإنسانية والحضارية:

إن الإسلام برسالته الشاملة المتكاملة، قد وضع تصوراً كافياً لتحقيق الحياة الكريمة الطيبة. وقد تكفل بالإجابة عن سؤالين مهمين، هما: لمن تقوم التنمية، وبمن تقوم؟

أما السؤال الأول، فقد أجاب الإسلام بأن التنمية الاقتصادية إنما تقوم أصلاً للإنسان حيثما كان، وليست للشمال المتقدم، دون الجنوب المتأخر، كما يريد ذلك الغرب الرأسمالي. وهي ليست للفقراء على حساب الأغنياء، كما يسعى لذلك الشرق الاشتراكي، وإنما هي للناس كافة، حيث يعمل الغني لحسابه، ولحساب الفقير، كما يعمل الفقير لحسابه ولحساب الغني.

وأما السؤال الثاني، بمن تقوم التنمية؟ فهو مما اختلف الإسلام في تصوره عن النظم الوضعية، التي بنت حساباتها على أسس مادية اقتصادية بحتة، وظنت أن التنمية تقوم بوفرة رأس المال، وإقامة المصانع، والاستفادة من التقدم الفني والتكنولوجي، ونسيت العنصر الرئيس في تحقيق كل هذا، وهو الإنسان.

نماذج من الفكر الإنمائي في صدر الإسلام

أولاً: التنمية الاقتصادية في فكر عمر بن الخطاب: وهو أمير المؤمنين، الخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب، الذي اشتهر بالورع والعدل، وبمنهجه الاجتهادي الجرىء عند الحق، الذي استمد معالمه من شخصه القوي الذي يفرق منه الشيطان، كما قال النبي صلى اللّه عليه وسلم.

وكان الخليفه عمر بن الخطاب، رضى اللّه عنه، قد اهتم بالتنمية الاقتصادية وعمارة الأرض، وذلك حتى يستفيد جميع المسلمين من وسائل العمارة والتنمية، وحتى يتحرك المجتمع كله، ويبحث عن الرزق فلا يبقى عاطل في مجتمعه، رضى اللّه عنه، وحتى لا تتوقف الأيدي عن العمل وهو القائل: «فإن الأيدي خلقت لتعمل»، والقائل: «واللّه لئن جاءت الأعـاجم الأعمال، وجئنا بغير عمل، لكانوا أولى بمحمد [يوم القيامه».

ويأتي اهتمام عمر بن الخطاب بالتنمية نتيجة لإحساسه بوجوب إخراج كنوز الأرض للناس، حتى يستفيدوا من خيراتها؛ فيشكروا اللّه. ويشيرد. الجنيدل إلى صورتين من صور التنمية الاقتصادية في عهد أمير المؤمنين عمر رضي اللّه عنه، هما اهتمامه بالعنصر البشري في التنمية، واهتمامه بالعنصر المالي.

نماذج من الفكر الإنمائي في صدر الإسلام

ثانياً: التنمية الاقتصادية عند علي بن أبي طالب

وعلي بن أبي طالب رضي اللّه عنه، من الذين قدموا إسهاماً فكرياً رائعاً، ونظرات إنمائية عميقة، ولكن اضطراب الأحوال في عهده، وانشغاله بالحروب ضد خصومه، لم يمكناه من تطبيق أفكاره على أرض الواقع. ورغم ذلك فقد كانت خطبه في المسلمين، ونصائحه لعامتهم، وتوجيهاته لولاته، وكتاباته إلى أمرائه، تتضمن أفكاراً إنمائية، عظيمة الفائدة.

وتتجلى هذه الأفكار بشكل مبين، في الكتاب الذي جمعه الشريف الرضي حاوياً خطب الإمام، ومختارات من رسائله وحكمه ومواعظه، والذي أسماه نهج البلاغة. ومن هذه الأفكار التنموية الرائعة، ما كتبه رضي اللّه عنه إلى واليه الأشتر بمصر يحدد له واجبات الدولة ممثلة في شخصه وحكومته على شعبها فيقول: «هذا ما أمر به عبداللّه علي أمير المؤمنين، مالك بن الحارث الأشتر في عهده إلى حين ولاه مصر: جباية خراجها، وجهاد عدوها، واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها».

ومن ذلك قوله رضى اللّه عنه يقول الإمام: «وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج؛ لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد، ولم يستقم أمره إلا قليلاً، ولا يثقلن عليك شيء خففت به المئونة عليهم، فإنه أمر يعودون به عليك في عمارة بلادك».

الخلاصة

وخلاصة القول، فإن التنمية الاقتصادية في الإسلام تنمية شاملة متوازنة تجمع بين تنمية الإنسان، وإعداده إعداداً صحيحاً ليضطلع بمسؤولياته أمام اللّه عز وجل وبين تنمية البيئة المحيطة به اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً؛ لتمكنه من القيام بهذه المسؤوليات على الشكل المطلوب خير قيام.

التنمية المستدامة: مفهومها وأهدافها

تنمية مستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

تتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع الأفراد دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل. وتُجرى التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسة هي النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، والتنمية الاجتماعية.

إن من أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر، من خلال التشجيع على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية.

أهداف التنمية المستدامة

المياه

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كافٍ من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والمشاريع الزراعية الصغيرة للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجي.

أهداف التنمية المستدامة

الغذاء

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتصديري. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

أهداف التنمية المستدامة

الصحة

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل. وتهدف الاستدامة الاجتماعية فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.

أهداف التنمية المستدامة

المأوى والخدمات

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات. وتهدف الاستدامة الاجتماعية ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

أهداف التنمية المستدامة

الأعمال

"تتحقق الكفاءة الايكولوجيه من خلال تقديم سلع وخدمات بأسعار تنافسيه تلبي الاحتياجات البشرية وتجلب نوعيه الحياة، مع التقليل تدريجيا من الآثار الايكولوجيه وكثافة الموارد طوال دوره الحياة إلى مستوي يتمشى علي الأقل مع قدره الأرض علي التحمل

أهداف التنمية المستدامة

الدخل

تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص وتهدف ايضا إلى الزيادة في الدخل الفردي لتحقيق الرفاه الاجتماعي.

شكراً لكم

تدريب
Tadreeb
مؤسسة الأميرة العنود
Princess Alanood Foundation
العنود
AlanoodOrg